

الثلاثاء، ٢٤/٣/٢٠٠٩

رسالة موجهة من مؤسسات حقوق إنسان فلسطينية إلى القوى والأحزاب السياسية الفلسطينية

السيدات والسادة قادة وممثلي القوى والأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية المحترمين،

تحية واحترام وبعد،،،

نحن مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية الموقعة على هذه الرسالة، وإيماننا منا بمسؤولياتنا الوطنية والأخلاقية والقانونية، وإدراكنا منا لواجبنا المقدس في العمل على بناء وتكريس الصرح الديمقراطي للدولة الفلسطينية العتيدة، التي يجب أن تقوم على التعددية السياسية والفكرية والثقافية ومبدأ التداول السلمي للسلطة، وتطبيق قيم العدالة والإنصاف، وقيم التسامح ومبادئ المساواة واحترام حقوق الإنسان وحياته، وحق الفلسطينيين كافة في الأمن والأمان، وفي خضوع الجميع لأحكام القانون دون تمييز أو تفرقه، قررنا التوجه للقوى السياسية الفلسطينية بهذه الرسالة التي تعبر عن مطالبنا في ما يجب عليها اتخاذ لتجاوز آثار وآلام أزمة الانقسام والاقتيال الفلسطيني الفلسطيني.

السادة والسيدات،

إننا وإذ نبارك ونثمن احتكام القوى السياسية الفلسطينية لمبدأ الحوار والتسوية السلمية كأساس ونهج لحل ووأد ما شاب علاقاتها من خلافات، والتي كان لها أثر سلبي مدمر ليس على قضيتنا الفلسطينية وحقنا المشروع في تقرير المصير فحسب، بل على حقوق الفلسطينيين الفردية التي شهدت انتكاسة وتراجع جراً التجاوزات والاعتداءات التي عصفت بهذه الحقوق وأفقدتها معناها ومدلولها، بحيث أنتهكت خلال الفترة المنصرمة الكثير من الحقوق وتحديداً حق الفرد في الحياة، وحقه في الأمن والأمان على شخصه، وحقه في عدم جواز احتجازه تعسفاً وإخضاعه للتعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة وحقه في حرية الرأي والتعبير وحقه في المشاركة في الحياة السياسية وتقلد الوظائف العامة وتأسيس الجمعيات وغيرها من الحقوق التي أدى الانقسام السياسي والجغرافي الفلسطيني إلى تجريدها من شموليتها ومضمونها، جراً ربط التمتع بها وممارستها بالانتماء السياسي والحزبي، سواء على صعيد قطاع غزة أو الضفة الغربية.

لا شك بأن الاختلاف السياسي والفكري وتعدد وتنوع الآراء، يمثل جوهر وروح الديمقراطية بل ويعتبر ظاهرة إيجابية ومؤشراً على مدى تطور الحراك الاجتماعي والثقافي والفكري في أي مجتمع كان، ولهذا فإن مثل هذا الاختلاف الفكري والسياسي الفلسطيني كان على مدار العقود المنصرمة مصدر فخر واعتزاز للفلسطينيين كافة، باعتبار تعدد الآراء والمعتقدات والاتجاهات الفكرية والسياسية مؤشراً على مدى تأصل وتجذر الوعي والإيمان بحرية الرأي والتعبير والفكر في السلوك والممارسة الفلسطينية، غير أننا وللأسف خرجنا عن هذا النهج، واتجهنا نحو الأحادية الفكرية وتبني سياسة الإقصاء ورفض الآخر، والاحتكام للقوة والعنف كوسيلة وأداة لفرض الحلول والذات، ما انعكس بالسلب على مصالحنا الوطنية وعلى حقوق وحيوات المواطنين التي باتت محكومة بالتجاذب السياسي، بل أضحت حياة الفرد وحقوقه غير ذي قيمة ومحكومة في وجودها أو عدمه أو ممارستها بانتمائه السياسي.

السادة والسيدات،

إننا كمؤسسات حقوق إنسان فلسطينية، وإذ نجدد دعمنا ومباركتنا للحوار، الذي نرى فيه المخرج الوحيد لتوحيد الفلسطينيين، نأمل من جميع المشاركين في لقاء القاهرة الوقوف بجديّة أمام ما خلفه الانقسام الفلسطيني من مآسي وانتهاكات سقط ضحيتها مئات الفلسطينيين، وذلك كي يتم طي هذه الحقبة بموضوعية وحكمة. وهذا ما يمكن له أن يتحقق بإقرار وتنفيذ الإجراءات التالية:

- الاعتذار من الضحايا وذويهم، وتعويضهم عما لحق بهم من ضرر وألم جراء الانتهاكات التي تعرضوا لها في حقوقهم وحررياتهم، سواء على صعيد القتل أو التعذيب أو الاحتجاز التعسفي وغيرها من التجاوزات التي مست بحقوقهم وحررياتهم المكفولة بمقتضى القانون الأساسي.
- الاعتذار من للشعب الفلسطيني على ما تم، لكون القتل والدمار والتخريب والاعتداء الذي طال الفلسطينيين ومؤسساتهم وثوراتهم ومقدراتهم، قد أثر على وجودهم ونمائهم وتطورهم، كما أن هذه الممتلكات هي ملك للفلسطينيين وليست ملكا لفصيل أو جماعة.
- الالتزام بتنفيذ سياسة عدم الإفلات من العقاب والتأكيد على عدم حصانة أي شخص أو قائد أو مسؤول أو فرد أمر أو نفذ أيًا من الجرائم والانتهاكات التي وقعت على الحقوق والحرريات، وليس هذا فحسب بل يجب إقصاء كل من يدان أو أدين بارتكاب مثل هذه الجرائم عن أي منصب سياسي أو امني على صعيد السلطة.
- تشكيل لجنة وطنية مستقلة ومحايدة وذات صلاحيات ومن أشخاص ذوي خبرة للتحقيق في كافة الجرائم والانتهاكات التي ارتكبت في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ان ملاحقة ومساءلة من ارتكب الجرائم والاعتداءات على حقوق المواطن وحرياته، هو الإجراء الوحيد الذي قد يحول دون تفجر ما خلفته هذه الجرائم من ضغائن وأحقاد ورغبات في الثأر والانتقام.

مع خالص الاحترام والتقدير،

مؤسسة الحق

مركز الميزان

مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان

مؤسسة الضمير لمساعدة الأسرى وحقوق الإنسان

مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان

الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فرع فلسطين

مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

مؤسسة إنسان

مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان